النشرة الاسبوعية لوزارة العدل رقم ١

بتاريخ 27 ابريل 2020

❖مدخل

تمثل وزارة العدل القطاع المكلف بتسيير العدالة وتجسيد المهام المسندة لهذا المرفق بموجب دستور 20 يوليو 1991 الذي كرس فصل السلطات واستقلالها كما يكلف هذا القطاع بحماية الحريات الفردية والجماعية التي نصت عليها المادة 10 من هذا الدستور من اجل ترقية دولة القانون وترسيخ الديمقراطية.

تقوم وزارة العدل بعدة مهام:

- إعداد النصوص في مجالات معينة ، مثل الأحوال الشخصية والجنسية والعدالة المدنية والجنائية ، إلخ. ؛
- تسيير موارد العدالة: الموظفين والمعدات والمباني وتكنولوجيا المعلومات ، إلخ. ؛
- العناية بالأشخاص المودعين لديها من قبل السلطة القضائية: الأطفال المتنازعين مع القانون والأشخاص المودعين في السجون ؛
- تحديد وتنفيذ السياسات العامة في مجال العدالة: السياسة الجنائية، مكافحة الجريمة المنظمة ، الولوج إلى الحق والعدالة ، إلخ.

تدار وزارة العدل من قبل وزير العدل. وتضم ديوان الوزير الامانة العامة و المفتشية العامة للإدارة القضائية والسجون وست مديريات مركزية ومؤسستين عموميتين ذات طابع إداري.

تقع المديريات المركزية الست تحت سلطة الأمانة العامة ، وهي مديرية الشؤون المدنية والختم (DACS) مديرية الدراسات والتشريع والتعاون (DELC) مديرية الشؤون الجنائية وإدارة السجون (DAPAP) مديرية الحماية القضائية للطفل (DPJE) مديرية المصادر البشرية (DRH) مديرية الشؤون المالية والبنية التحتية والعصرنة (DAFIM)

تخضع لوصاية وزير العدل مؤسستين عموميتين: مركز استقبال وإعادة الدمج الاجتماعي للأطفال المتنازعين مع القانون (CARSEC) ومكتب تسيير الاموال المحجوزة والمصادرة وتحصيل الاصول الجنائية(OGRAC).

تقدم الوزارة مجموعة من الخدمات لصالح مستخدمي المرفق، يتم جمعها كل اسبوع في نشرة تبين حصيلة عمل هذا المرفق وتحدد الاولويات التي سيعمل من أجل تجسيدها في الاسبوع الموالي.

❖السياق

منذ التاسع عشر من فبراير اتخذت البلاد مجموعة من الاجراءات الاحترازية الخاصة باحتواء وباء كوفيد 19 ومواكبة لذلك قامت وزارة العدل بمجموعة من الاجراءات تتعلق بتنظيم العمل في اطار التباعد الجسدي والاجراءات الوقائية الاخرى الموصى بها من طرف اللجنة العليا الخاصة بمكافحة وباء كوفيد 19 على مستوى الوزارة والمؤسسات العامة التابعة لها.

❖ النشاط الاسبوعي

➢ ديوان الوزير

قام ب:

- إعداد مسودة القانون المتعلق بوظيفة مفوض المزاد العلني
- اعداد مسودة مشروع قانون العدول المنفذين
- اعداد مسودة مشروع قانون يتعلق بمهنة الموثقين
- اعداد المقرر المنشئ لخلية النوع المكلفة بتطبيق الاستراتيجية الوطنية لمأسسة النوع في وزارة العدل.
- اعداد المقرر المتضمن انشاء خلية الاتصال بوزارة العدل المكلفة بتحسين التواصل الداخلي والخارجي للقطاع.
- مواصلة بث برامج تحسيسية متلفزة واذاعية(بلغت لحد الان 48 حلقة بمعدل حلقة اسبوعية في الاذاعة والتلفزة يعاد بثها مرتين اسبوعيا ينعشها قضاة وكتاب ضبط ومحامين) وتخصيص الحلقات الاخيرة لموضوع ضرورة التقيد بالحجر الصحي وشرح الاجراءات الاحترازية التي اتخذها القطاع لاحتواء الجائحة.
- استقبال تقرير انطلاق محور السياسة القطاعية المتعلق بالتكوين المنفذ من طرف "العدالة والتعاون الدولي "(JCI)
- استقبال ملخص دراسة حول انشاء مكتب جهوي للتعاون الجنائي الدولي في دول الساحل

➢ المفتشية العامة للإدارة القضائية والسجون

- تبادلت المفتشية العامة للإدارة القضائية والسجون ملاحظاتها في اجتماع مع الوزير على مسودة قانون النظام الاساسي للقضاء وواصلت اعمالها حول المسودات المتعلقة بالتنظيم القضائي والمجلس الاعلى للقضاء والمحكمة العليا.

تجدر الاشارة الى انه تم ارسال اربع مسودات قانونية متعلقة بالنظام الاساسي للقضاء والتنظيم القضائي والمجلس الاعلى للقضاء والمحكمة العليا منذ شهر الى كل من نادي القضاة، المحكمة العليا، ونقابة كتاب الضبط والنيابة العامة والمفتشية العامة لإبداء ملاحظاتهم في اطار نهج التشاور الذي اعتمدته الوزارة كنهج عمل في اصلاحاتها وتوصلت الوزارة الى الان بملاحظات النيابة العامة والمفتشية العامة ونقابة كتاب الضبط.

- تواصل المفتشية العامة بتعليمات من وزير العدل زياراتها الميدانية لمحاكم ولايات نواكشوط
- تواصل المفتشية العامة اعداد قاعدة البيانات حول موظفي القطاع التي تم تكليفها بها من طرف وزير العدل
- رصدت المفتشية تغيب 22 قاض عن اماكن عملهم وأكملت اللائحة بستة قضاة اخرين ليصل مجموع المتغيبين الى 28 قاض وفي هذا الصدد نشير الى ان الوزارة اتخذت الاجراءات الضرورية لتمكين المعنيين من العودة الى اماكن عملهم من جهة وباشرت اتخاذ الاجراءات الادارية الضرورية المناسبة بعد ملاحظة هذه التغيبات من جهة أخرى.
- رصدت المفتشية عدد المتغيبين من موظفي كتابات الضبط عن اماكن عملهم

باشرت تنفيذ تعليمات الوزير في هذا الاطار والتي كانت على النحو التالي :

- مواصلة التفتيش الصارم على تواجد القضاة وكتاب الضبط في اماكن عملهم ورصد جميع التغيبات ورفعها في تقرير في اسرع وقت ممكن.

➢ الامانة العامة للوزارة

السكرتاريا المركزية:

في اطار تنسيق عمل الوزارة استقبلت السكرتاريا المركزية 33 رسالة وطلب وصدرت عن الوزارة 09 رسائل
قامت الأمانة العامة بتنظيم مكتب الاستقبال من أجل مضاعفة مردوديته لتوجيه مستخدمي القطاع.

➢ مديرية الشؤون المدنية والختم

قامت ب:

- تحضير الاجراءات الضرورية لتفعيل مكاتب المساعدة القضائية في جميع محاكم الولايات والاشراف على مكاتب استقبال المتقاضين في قصر العدل في نواكشوط ونواذيبو
- في اطار الرقابة على المهن القضائية تم استقبال طلبات المصلحين تمهيدا لتطبيق المرسوم الذي ينظم هذه المهنة
- احصاء مكاتب الموثقين الشاغرة من أجل شغلها
- احصاء مكاتب العدول المنفذين الشاغرة من اجل شغلها
- احصاء حاجيات المحاكم فيما يتعلق بالسجلات والشكليات القضائية
- واصلت استقبال ومعالجة الملفات المتعلقة بالاحتفاظ بالجنسية والتجنيس واعادة الادماج البالغ عددها 882 تم توجيه 225 ملف منها الى الادارة العامة للأمن الوطني للبحث الاخلاقي و 657 الى الادارة العامة للتشريع وتمت احالة 253 الى رئاسة الجمهورية
تم خلال هذا الاسبوع استقبال 04 طلبات لإعادة ادماج و02 احتفاظ بالجنسية
واحالت 07 ملفات الى رئاسة الجمهورية و04 ملفات الى الادارة العامة للأمن الوطني لإعداد البحث الاخلاقي و
40 ملف الى الادارة العامة للتشريع.
واستقبلت الادارة 02 وثيقة للتصديق و طلب مقدم من طرف ديوان التحقيق في محكمة نواكشوط الجنوبية لتزويده ببعض الشكليات القضائية.

➢ مديرية الدراسات والتشريع والتعاون

- اكملت جميع الاجراءات المتعلقة بتقديم مشروع قانون يعدل القانون التجاري ومشروع قانون يتعلق بتعديل قانون اللجنة الوطنية لحقوق الانسان ومشروع قانون يتعلق بتزييف الاخبار لبرمجتها أمام الجمعية الوطنية.
- انهت الاجراءات التي تمكن من برمجة مشاريع القوانين التالية لمجلس الوزراء :
  - رفع التجريم عن الشيك بدون رصيد
  - الغاء عقوبة الاكراه البدني
  - تنظيم الاجراءات الجماعية لتصفية الشركات والضمانات العينية
- انهت الدراسة المتعلقة بإنشاء مكتبة بقصر العدل بنواذيبو.

➢ مديرية الشؤون الجنائية وإدارة السجون

سعت مديرية الشؤون الجنائية وإدارة السجون الى الاستجابة للإجراءات الرامية الى التخفيف من الاكتظاظ داخل السجون وتحسين الظروف داخلها وذلك تماشيا مع الوضعية التي فرضتها مكافحة كوفيد19 من خلال:

- تقليص عدد نزلاء السجون ب68 نزيلا مقارنة مع الأسبوع السابق حيث بلغ عدد نزلاء السجون في 22 ابريل 2020، 2364 نزيلا (1586 مدان و778 احتياطي) مقابل 2432 نزيلا (1586 مدان و846 احتياطي)؛

ـ تزويد سجن ألاك بكمية من مواد النظافة والوقاية مساعدة من مندوبية اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
ـ تزويد سجن نواذيبو بكمية من مواد النظافة والوقاية مساعدة من مندوبية اللجنة الدولية للصليب الأحمر
ـ تزويد سجن روصو بكمية من مواد النظافة والوقاية مساعدة من مندوبية اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
ـ تنفيذ عمليتي تطهير بالمبيدات الحشرية في كافة سجون نواكشوط، مساعدة من هيئة نورا الخيرية ومندوبية اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
ـ عقد اجتماع ثلاثي مع مديرية الصحة العمومية، ومندوبية اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لتدارس سبل دعم الصحة في السجون والتكفل الصحي بنزلائها؛
ـ القيام بدورات تحسيسية لصالح الموظفين وأعوان الأمن حول الوقاية من جائحة كورونا، نفذتها كل من هيئة نورا الخيرية ومندوبية اللجنة الدولية للصليب الأحمر؛
ـ تزويد سجن نواذيبو بكمية من الأدوية الأساسية؛
ـ توزيع مبلغ 2.305.500 أوقية جديدة على جميع السجون الوطنية، كل حسب عدد نزلائه، في اطار عملية افطار السجين في رمضان؛
ـ تموين سجون نواكشوط بالتجهيزات المطبخية من أواني وصحون ومراجل إلخ؛
ـ تموين سجن ألاك بالتجهيزات المطبخية من أواني وصحون ومراجل إلخ؛
ـ ابرام صفقة لتزويد وتركيب هوائيات لتشغيل قاعدة بيانات صحيفة السوابق العدلية وتسيير السجناء، لربطها بمركز السجل الوطني للسكان؛
ـ استلام مساعدة تتمثل في 150 سلة غذائية متنوعة التشكيلة و150 كرتون ماء معدني، مساعدة من المديرية العامة للصحة العمومية بوزارة الصحة؛
ـ استلام سجن النعمة لمساعدة من الشركة المحلية للألبان تمثلت في 250 كرتون حليب كامل الدسم وطويل المدة.

➢ مديرية الحماية القضائية للطفل

قامت ب:
ـ اعداد بحث اجتماعي عن قاصرة في وضعية خاصة.
ـ زيارة رقابية لسجن النساء جناح القاصرات من اجل الاطلاع على وضعية النزيلات
ـ اجتماع مع الشركاء(اليونيسف ـ أرض الرجال ـ نورا) لمتابعة وضعية الأطفال السجناء
ـ وضع خطة لمتابعة الحالة القضائية و التأهيلية للأطفال.
ـ تزويد مفوضيات القصر على مستوى ولايات نواكشوط بأدوات تنظيف وتعقيم بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة للطفولة
ـ تزويد مراكز ايواء القصر التابعة لوزارة العدل بأدوات تنظيف وتعقيم بالتعاون مع ارض الرجال
ـ اعداد مقرر مشترك يتضمن تعيين محلفين في المحاكم الجنائية الخاصة بالقصر
ـ اعداد خطة عمل لمتابعة 45 من النزلاء السابقين في المركز المغلق بنواكشوط
ـ اعداد خطة عمل لمتابعة وضعية الاطفال السجناء اثناء فترة وباء كوفيد 19
ـ وضع خطة مناصرة لتقليص عدد الاطفال المتواجدين في المراكز
ـ تجديد ترخيص السيارة الخاصة بمؤازرة الاطفال اثناء ساعات حظر التجوال
ـ البدء في اجراءات ترقيم السيارة الخاصة بنقل المساعدين الاجتماعيين المقدمة من طرف منظمة الامم المتحدة للطفولة في اطار مشروع دعم اصلاح قطاع العدالة الممول من طرف الاتحاد الاوروبي.

➢ مديرية المصادر البشرية

قامت ب:

- تقديم دراسة متكاملة حول المصادر البشرية على كامل التراب الوطني بينت فيها:

النقص الحاد في عدد القضاة وكتاب الضبط وعدم توفر عمال الدعم والحاجة الى ضبط وضعية العاملين من غير القضاة وكتاب الضبط العاملين في المحاكم واظهرت وجود عدد من العاملين في قطاع العدل لا تربطهم أي علاقة قانونية بوزارة العدل.

- احصاء القضاة وكتاب الضبط على كامل التراب الوطني بينت فيه:
  - الاحتياجات المتعلقة بكل محكمة
  - العدد الموجود حاليا في الوزارة والمحاكم
  - عدد المعارين
  - عدد المرضى
- اقترحت اجراء تحويلات لأسلاك كتابات الضبط لسد الفراغ واتخاذ الاجراءات اللازمة

➢ مديرية الشؤون المالية والبنية التحتية والعصرنة

قامت ب:

- تحديد المحاكم التي سيتم ترميمها هذه السنة
- طلبت من وزارة الاسكان توفير قطع ارضية لبناء قصور للعدل في ولايتي نواكشوط الشمالية والجنوبية
- طلبت من وزارة الاسكان استصلاح ارض مركز بيلا سابقا لبناء معهد التكوين القضائي
- واصلت الدراسات حول ترميم الجناح الملحق بالوزارة الذي سيضم المحاكم التجارية ومركز التوثيق والبحوث القانونية والقضائية.
- تزويد قصور العدل الثلاثة ومحاكم مقاطعات نواكشوط التسعة بالإضافة الى مبنى الوزارة بمعدات وادوات النظافة تماشيا مع الاجراءات الوقائية مع فيروس كورونا.
- اعداد مناقصة ومنح شبكة من الاشتراكات الاتصالات (GFU) من اجل تسهيل وانسيابية العمل من ناحية ومن ناحية اخرى من اجل ترشيد الموارد المالية المخصصة لهذا الغرض
- تجهيز بعض المكاتب لبعض المستشارين والمفتشين
- ترميم وتجهيز مكاتب السكرتاريا المركزية
- تزويد الديوان بوحدة سحب ذات طاقة كبيرة

➢ مركز استقبال وإعادة الدمج الاجتماعي للأطفال المتنازعين مع القانون

في اطار مهمته المتمثلة في تنفيذ الاجراءات البديلة لحبس الاطفال المتنازعين مع القانون واستجابة للوضعية الجديدة لمواجهة فيروس كورونا قام المركز الذي يأوي حاليا 35 نزيلا بما يلي :

- تنظيم دورتي تكوين بالتعاون مع منظمة نورا يومي 16- 17 ابريل لطواقم المركز حول الية الوقاية من فيروس كورونا
- استمرار عمليات التنظيف والتعقيم داخل المركز
- تغيير جدول المكونين بما يتناسب مع شهر رمضان المبارك
- استمرار التكوين مع مراعاة التباعد الجسدي داخل القاعة متعددة الخدمات طبقا لتعليمات وزارة الصحة ووزارة العدل
- زيادة مخزون المواد الغذائية للمركز
- تخفيض الزيارات الاسرية للنزلاء مع تقصير مدتها.

➢ مكتب تسيير الاموال المحجوزة والمصادرة وتحصيل الاصول الجنائية.

يقوم المكتب بعمله عن بعد بسبب الوضعية الجديدة وبين ذلك في موقعها الالكتروني:**WWW.OGRAC.GOV.MR**

➢ النيابة العامة

في اطار المهام المنوطة بها المتمثلة في انفاذ القانون ومحاربة الجريمة وتمشيا مع التعميم الصادر عن وزير العدل حول الاجراءات الوقائية للتصدي للفيروس لم تنعقد أي جلسة علنية في الاصل نظرا للوضعية الصحية في البلاد

وقد قامت النيابة العامة على عموم التراب الوطني بالإجراءات التالية:

التصرف على 09 محاضر تتعلق بتهم خطيرة و على 199محضر وشكاية وملف تتضمن تهم أخرى

توقيف 04 اشخاص بتهم خطيرة و 35 بتهم اخرى والافراج عن 06 اشخاص.

❖نشاطات مبرمجة الاسبوع المقبل:

- تنوي الوزارة مواصلة التشاور حول اعداد مسودات النصوص
- ارسال رسائل الى جميع القضاة وكتاب الضبط وأعوان القضاء وجميع الفاعلين في القضاء لإبداء اقتراحاتهم حول مراجعة القانون الجنائي، قانون الالتزامات والعقود وقانون الاجراءات الجنائية، وقانون الاجراءات المدنية والتجارية.
- تقديم النصوص التي تمت الموافقة عليها امام الجمعية الوطنية
- برمجة النصوص الاخرى في مجلس الوزراء
- مواصلة تفتيش المحاكم والمصالح التابعة للوزارة من أجل تحسين مردوديتها
- استكمال المقترح حول تحويل كتاب الضبط
- افطار جماعي في مركز استقبال واعادة الدمج الاجتماعي للأطفال المتنازعين مع القانون في اطار اطلاق مشروع دعم لجان حقوق السجناء الممول من طرف الاتحاد الاوروبي بالتنسيق مع منظمة نورا واختيار ممثلين عن الاطفال كي يتمكنوا من التعبير عن احتياجاتهم.
- زيارات رقابية ستقوم بها الادارة القضائية للحماية الجنائية للطفل للمركز المغلق للاطلاع على وضعية نزلائه
- مواصلة عمل مكتب تسيير الاموال المحجوزة والمصادرة وتحصيل الاصول الجنائية بنفس الطريقة .